

المغرب في ترتيب المعرب

وحلَّ العُقْدَةُ حَلًّا من باب طَلَبٍ وقوله الشفعة كحلَّ العِقال مَثَلٌ في قِصَرِ المدَّةِ لأنه سهل الانحلال ومعناه أنها تَحْمُلُ في أدنى مدَّةٍ كمقدار حَلِّ العِقال وقد أُرْعِدَ (70 / أ) من قال إنها تذهب سريعاً كالبعير إذا حُلَّ عِقالُهُ .

وحلَّ لَ يمينه تحليلاً وتَحَلَّى إذا حَلَّىها بالاستثناء أو بالكفِّارة وتَحَلَّى القَسَمَ واليمين مَثَلٌ في القِلَّةِ ومنها فتمسَّه النار إلاَّ تَحَلَّى القَسَمَ أي مَسَّه يسيرةً .

وتحَلَّى من يمينه خرج منها بكفِّارة وتحلَّى فيها استثنى وقول الأشعري ما تحلَّى لَ يميني على خَدِّه الجار إن كان الحديث محفوظاً فعلى تضمين ما انحلَّ .

وحلَّ له الشيء حَلًّا فهو حَلٌّ ودَلَّ من باب ضرب ومنه الزوج أحقُّ - برجعته ما لم تحلَّ لها الصلاةُ .

والحلالُ مما يَسْتَوِي فيه المذكر والمؤنث والواحدُ والجمع . وأما قوله في الحجِّ على أهل المدينة إن صادوا وهم مُحْرَمُونَ فحكمهم كذا وإن صادوا وهم أَحِلَّةٌ فحكمهم كذا فكأنه قاسه على زمان وأزمنةٍ ومكانٍ وأمكنةٍ .

وأحَلَّه غيرُهُ وحلَّ له ومه لعَنَ المحلَّلَ والمحلَّلَ له وروي المُحِلُّ -

والمُحَلِّ - له وفي الكرخي الحالُّ - وهو مِن حَلَّ العُقْدَةُ - وإنما سمي محلِّلاً لقصده التحليلَ وإن كان لا يحصُلُ به وذلك إذا شَرَطَا الحَلَّ - للأول بالقول على قول